

مركز المخطوطات والتراث  
تحقيق التراث

٣

# إجمال الإصابته في أقوال الصحابة

بحث أصولي

للمحافظ العلاني

وهو خليل بن كنيكدي، صلاح الدين، العلاني الشافعي

(٦٩٤ - ٧٦١ هـ)

حققه وعلق عليه

محمد سليمان الأشقر

## بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا .  
وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادي له .  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . أما  
بعد .

فلا شك أن من أهم مجالات البحث العلمي ، فيما يتعلق بعلوم الإسلام  
وفنونه المتنوعة ، إنما هو محاولة التفتيش عن السافع والمفيد ، والذي يكون  
إضافة طيبة ومهمة ، ومنتزة في عالم التحقيق اليوم .

والكتاب الذي بين أيدينا هو واحد من أهم الاختيارات النادرة والموقفة ،  
إن شاء الله تعالى ، في علوم الفقه وأصوله ، وهو بحث أصولي مهم ، وهو  
يحتوي على الكلام في أقوال الصحابة رضي الله عنهم ، وأعمالهم ، واجتهاداتهم .

كما يتناول قضية ما إذا كانت هذه القضايا مجتمعة تمثل الحجية المطلقة ،  
وإلزام المكلف بها ، أم أن هناك من خالف هذه القضية ، ووضعها في قلبها  
الأصولي الشامل .

فالمؤلف الحافظ العلاني (٦٩٤ - ٧٦١هـ) وهو من المكثرين في التأليف  
المتنوع ، يرى أن قول الصحابي من حيث الجملة ، حجة صحيحة ، وأصل  
صحيح من أصول الفقه . وقد أكثر في كتابة القيم هذا من الأدلة في إثبات  
رأيه هذا ، وقد قسمه إلى الأطراف الآتية :

الطرف الأول : قول الصحابي إذا اشتهر بينهم جميعاً ولم ينكروه .  
الطرف الثاني : قول الصحابي إذا اطلع عليه غيره ولم يعلم انتشاره فيهم جميعاً .

الطرف الثالث : قول الصحابي إذا لم يشتهر ، ولم يخالفه غيره وهو مراتب :

المرتبة الأولى : اتفاق الخلفاء الأربعة .

المرتبة الثانية : اتفاق أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

المرتبة الثالثة : في قول كل واحد من الخلفاء الأربعة إذا انفرد .

المرتبة الرابعة : قول مطلق الصحابي .

المرتبة الخامسة : قول الصحابي إذا خالف القياس .

الطرف الرابع : أن يختلف الصحابة في الحكم على قولين فأكثر .

وعندها من الأبواب المهمة الأخرى .

وأما محقق الكتاب وهو الأستاذ الدكتور محمد سليمان الأشقر صاحب المؤلفات القيمة في التفسير والأصول مثل :

● أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام الشرعية جزءان .

● زبدة التفسير من فتح القدير وهو مختصر تفسير الشوكلي .

● الواضح في أصول الفقه للمبتدئين .

● الفتيا ومناهج الإفتاء ( بحث أصولي ) .

■ تفسير آيات الأحكام من سورتي البقرة والنساء .

وهو يرى أن الأخذ بمذهب كبار أئمة علماء الأصول ، من أن قول

الصحابي على إطلاقه ليس بحجة ، بل الحجة أن يخص ذلك بأقوال الأئمة

المهديين وهم الخلفاء الأربعة الراشدون ، حيث أمر النبي عليه الصلاة والسلام

المسلمين بالأخذ بسنتهم بقوله : « عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ،

عضواً عليها بالتواجد » ( رواه أبو داود والترمذي : حسن صحيح ) .

ولنن إذ تقدم هذا الكتاب ، وهو الثالث في « مشروع تحقيق التراث الإسلامي » الذي يقوم به مركز المخطوطات والتراث ، بجمعية إحياء التراث الإسلامي ، نتمنى أن يحوز على رضى الجميع من أساتذة وطلاب علم وقراء في الفقه الإسلامي وأصوله . وأن يكون إضافة موفقة في إثراء المكتبة الإسلامية والعربية .

والله نال التوفيق والداد ، وأن يجعله خالصاً صواباً متقبلاً عنده ، إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً إلى يوم الدين آمين .

محمد إبراهيم الشيباني  
رئيس مركز المخطوطات والتراث  
١٤٠٧/ ٢/ ١هـ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توقيفي إلا بالله

أما بعد حمد الله الذي فضل هذه الأمة على سائر الأمم ، وجعل للفتنة الأولى من ذلك أكثر الأنصاء وأوفر القسم ، واختصهم لصحبة نبيه عليه السلام المبعوث بحسن الشيم ، ومجامع الحكم ، وهدهم بما شهدوا من أحواله ، وفهموا من أقواله ، وشاهدوا من أفعاله ، إلى أرشد ( لقم )<sup>(١)</sup> ، فهم خير القرون بالإجماع ، وأولاها بالاعتقاد والإجماع ، وأهل البأس والكرم .

فهذا تحقيق ما اختلف فيه من الاحتجاج بأقوالهم المنفردة ، وما في ذلك من المذاهب المتعددة ، مع بيان مداركها<sup>(٢)</sup> ، وإيضاح مسالكها ، والجواب عما لا يعتد منها ، وإزاحة الشبهة والانقصال عنها .

وعلى الله الاعتماد ، ومنه العون ، وإياه نسال التوفيق والصون ، فهو على كل شيء قدير ، وبالإسعاف جدير .

والكلام في هذه المسألة ينحصر في أطراف :

(١) كنا بالأصل ، ولم ينضج لنا وجه الصواب فيه .

(٢) أي أدلتها التي تستج العلم بها وإدراكها

## الطرق الأولى

[ قول الصحابي إذا اشتهر بينهم جميعاً ]

[ ولم ينكروه ]

إذا قال الواحد منهم قولاً ، أو أكثر من الواحد ، كالثنتين والثلاثة <sup>(١)</sup> ، واشتهر ذلك بين السابقين ، ولم ينكروه ، ولا ظهر منهم موافقة لذلك القائل بقوله أم فعل ، ولا إنكار .

وهذا هو المنسئ ، الإجماع السكوتي

ولأغلة الأصوليين في تصوّره طريقان :

إحداهما : من جعل ذلك في حق كل عصر من [ عصور ] المتهدين ،

وهذا هو الذي صرح به الحنفية في كتبهم ، وإمام الحرمين ، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي في « شرح التلخيص » ، وفخر الدين الرازي في كتبه ، وسائر أصحابه ، وسيف الدين الأمدي ، وابن الحاجب في مختصره ، وغيرهم ، والقرافي من المالكية ، وغيره من المتأخرين . ١٢

وتفصيل المذاهب على هذه الطريقة أن أحمد بن حنبل ، وجمهور الحنفية ، وكثيراً من أصحابنا ، قالوا إنه إجماع وحجة ، ومنهم من عزاها إلى الشافعي ، وكذلك قال بعض المعتزلة ، لكن شرط الحنثلي أبو علي ، وغيره منهم في ذلك انقراض العصر .

والذي ذهب إليه جمهور أصحابنا <sup>(٢)</sup> ، وبعض الحنفية ، وقاؤه الظاهري ، أن ذلك لا يكون إجماعاً ولا حجة . قال الإمام <sup>(٣)</sup> في « البرهان » : هو ظاهر مذهب الشافعي ، ونقله الغزالي في « المنحول » عن الجديد ،

(٢) أي : ولم يكن قولهم جميعاً ، لأنه لو كان قولهم جميعاً لكان إجماعاً .

(١) يعني الشافعية

(٢) حيثما ورد اصطلاح (الإمام) مطلقاً في كلام متأخري الشافعية فالمراد به الجويني المتعب الإمام الحرمين ، وهو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (٤٦٩-٥٢٨هـ) صاحب البرهان في أصول الفقه .



وذهب أبو بكر الصيرفي من أصحابنا ، وأبو هاشم بن الحُبائي ، إلى أنه حجة وليس بإجماع <sup>(٦١)</sup> .

وقال أبو علي بن أبي خزيمة ، إن كان ذلك حكماً من الأحكام لم يكن سكوت الباقي إجماعاً ولا حجة . وإن فتوى كان سكوتهم إجماعاً .  
وعكس الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني . فقال : يكون إجماعاً في الحكم دون الفئيا .

وأختار الأمدى في الإحكام ، أنه يكون حجة وليس بإجماع ، وهو قريب من قول الصيرفي وأبي هاشم .

ووافقه ابن الحاجب في مختصره الكبير . وردد في [ مختصره ] الصغير اختياره بين أن يكون إجماعاً أو حجة .

والطريق الثانية : قول من خص صورة المسألة بعصر الصحابة <sup>(٦٢)</sup> رضي الله عنهم دون من بعدهم .

قال ذلك من أصحابنا أبو الحسن القطان في كتابه ، أصول الفقه ، .  
وأبو نصر بن الصبّاع في كتابه ، العدة ، . وأبو المطهر بن المعالي في كتابه ، الحجة ، ، والغزالي في المتصفي <sup>(٦٣)</sup> ، والمحول ، . وابن برهان ، وغيرهم ،  
[ قاله ] القاضي عبد الوهاب من المالكية ، وأخبره القرطبي من متأخريهم ، كما سيأتي ، والشيخ موفق الدين الحنبلي في الروضة ، . وخصه بالسائل التكليفية . وقال : عن أحمد ما يدل على أنه إجماع .  
وحكى هؤلاء المذاهب نحواً مما تقدم .

ونقل ابن المعالي عن أبي بكر الصيرفي أنه قال في كونه حجة لا إجماعاً : ٢٦

(٦١) كل إجماع حجة عند من قال به ، وليس كل حجة إجماعاً . والإجماع منع الاجتهاد ، لا احتداد في مضالفة الإجماع . أما الحجة فلا تمنع . وسيأتي في كلام المؤلف الإشارة إلى ذلك (ص ١٢٢)

(٦٢) في الأصل ، بعض أصحابنا ، وهو تصغير من الساج .

(٦٣) في نسخة هذا القول إلى المتصفي نظر . فإنه يصرح أنه لا فرق بين الصحابة وغيرهم في هذا ، وإن قول الواحد من الصحابة ليس حجة سواء نشر أو لم ينشر ، انظر للمتصفي . القاهرة . المكتبة التجارية . ١٢٥٦ هـ . ١٩٦٦/١

# الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	كلمة رئيس مركز المخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي
٩	مقدمة التحقيق
١١	ترجمة العائلي
١٩	مقدمة المؤلف
١٩	الطرف الأول : قول الصحابي إذا انتشر بينهم ولم ينكروه (الإجماع السكوتي) (مراتب
٣١	الإجماع السكوتي)
٣٣	الطرف الثاني : قول الصحابي إذا اطلع عليه غيره ولم يعلم انتشاره بينهم جميعاً
٣٥	الطرف الثالث : قول الصحابي إذا لم يعلم لطلاع غيره عليه . ولم يخالف
٣٥	المقام الأول : في كون قول الصحابي حجة شرعية تقدم على القياس
٤٦	المقام الثاني : في جواز تقليد المجتهد الصحابي إن لم يكن قوله حجة
	مراتب قول الصحابي :
٤٧	المرتبة الأولى : اتفاق الخلفاء الأربعة
٥١	المرتبة الثانية : اتفاق الشيخين
٥٣	المرتبة الثالثة : قول كل من الخلفاء الأربعة إذا اتفروا
٥٦	المرتبة الرابعة : قول مطلق الصحابي
٥٦	أولاً : أدلة القائلين بأنه حجة
٦٧	ثانياً : أدلة القائلين بأنه ليس حجة
٧٣	المرتبة الخامسة : قول الصحابي إذا خالف القياس
٧٥	● قول الصحابي إذا وافق القياس
٧٨	الطرف الرابع : إن يختلف الصحابة في الحكم على قولين فأكثر
٨٣	قول الصحابي إذا خالف الحديث وهو على أقسام :
٨٤	القسم الأول : تخصيص الحديث بقول الصحابي وتقييده به



القسم الثاني : أن يجعل الصحابي الحديث على أحد محله ٨٨ .....

القسم الثالث : أن يجعل الصحابي الحديث على خلاف ظاهره ٩٠ .....

القسم الرابع : أن يخالف الصحابي الحديث بالكلية ٩١ .....

فائدة : في تعداد الصحابة الذين نقلت فتاواهم في الأحكام الشرعية

تقلاً عن ابن حزم ..... ٩٤

مراجع التحقيق ..... ٩٨

فهرس الآيات ..... ١٠٠

فهرس الأحاديث القولية المرفوعة ..... ١٠١

مركز المخطوطات والتراث والوثائق

جميع الحقوق محفوظة

# **IJMAAL AL-ISABA FEE AQWAAL AL-SAHABA**

**COMPILED BY  
AL-HAFEZ AL-ALA'EE  
(694 - 761 H.)**

**EDITED BY  
MOHAMMAD SULAIMAN AL-ASHQAR**

**PUBLICATIONS OF THE HERITAGE  
AND MANUSCRIPTS CENTER - KUWAIT**